يضمن شفافية عمل هذه الحكومة".

ونوه الغول إلى أن "الجبهة لا تقر بإشاعة مناخات التيئيس بأن الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود، كما لا تؤيد بعض الأصوات التي تشير وكأن الأمور في لحظتها الأخيرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لأن هناك قضايا جوهرية يجب حسمها في إطار الحوار الوطني الشامل بشأن البرنامج"، مؤكداً أن "الشعبية" ترى أن وثيقة الوفاق الوطني تشكل الأساس لذلك، ثم يتم النظر في وظيفة هذه الحكومة، حيث أن الأساس هو ترتيب البيت الداخلي، وتوحيد الطاقات، والعمل على كسر الحصار.

زيدان: الحوار الثنائي أثبت فشله

واعتبر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، صالح زيدان، أن "الرئيس محمود عباس لم يغلق الباب في خطابه أمام العودة للحوار الوطني الشامل، للوصول إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وذلك من خلال طرحه خيارين: الأول التوافق الوطني من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والثاني الخيار الديمقراطي، وهو الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة إذا لم ينجح الخيار الأول".

وأضاف زيدان "باعتقادي أن الرئيس أعطى الأفضلية للخيار الأول، وهو الحوار الوطني الشامل بمشاركة جميع القوى الوطنية والإسلامية، والحكومة، والكتل البرلمانية، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص"، لافتاً إلى أنه "من حيث شكل حكومة الوحدة الوطنية فينبغي أن تضم ألوان الطيف السياسي كافة، وبخاصة المشاركين في الحوار السياسي، وذلك استناداً إلى برنامج قائم على إعلان وثيقة الاستقلال، والشرعيات العربية والدولية، والإقرار بالموقع التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي نؤكد عليه جميعاً، وليس الحوار الثنائي بين حركتي "فتح" و"حماس"، الذي أثبت فشله كونه اعتمد بالأساس على مبدأ المحاصصة وفرض النفوذ، ما أدى إلى وصول الحوار إلى طريق مسدود".

ولفت إلى أنه يجري في إطار لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية التحضير لورقة تكون أرضية مناسبة لحوار وطني شامل، وتتضمن كيفية عدم الانطلاق من نقطة الصفر، وكيفية الذهاب نحو حكومة وحدة وطنية، وكيفية تطبيق واستكمال ومتابعة ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني.

وأكد أنه في حال العودة إلى المشاورات الثنائية التي كانت جارية بين الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية من جهة، وبين حركتي "حماس" و"فتح" من جهة أخرى، فإنها "لن تنتج إلا المحاصصة واقتسام النفوذ فقط، ولن تؤدي إلى حكومة وحدة وطنية مرضية، بل ستؤدي في أحسن الأحوال إلى حكومة محاصصة، سرعان ما تعمق الانقسام، سواء بين الحركتين ذاتهما، أم الحركات والفصائل الأخرى".

(ا.ف.ب)

البطش: المهم توفر النوايا الصادقة

ولم يستبعد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، في حديثه لـ "آفاق برلمانية"، العودة إلى طاولة الحوار من جديد، "وبخاصة بعد ما وصلت إليه الأمور من مرحلة صعبة من التعقيد وتراشق الاتهامات، وبروز بعض العناصر المسلحة هنا وهناك التي لا تريد الخير لشعبنا وقضيتنا".

وعبر البطش عن امتعاضه لما وصلت إليه المشاورات السابقة قبيل سفر رئيس الوزراء للخارج، وخطاب الرئيس عباس، قائلاً: الفصائل مجتمعة ستعمل كل ما بوسعها على عدم وصول المشاورات إلى حد التشاور الثنائي، الذي أثبت فشله، وبقيت المشاورات تدور في فلك الحركتين، وكل من عباس وهنية، من دون حسم محددات الحكومة وشروطها وبرنامجها السياسي.

وأعرب عن أمله في "عودة هذه المشاورات والحوارات والانتهاء منها سريعاً، حتى يتم وضع حد سريع للاقتتال والمناكفات التي حذرنا من الوصول إليها، والتي ساهمت في تأزيم الوضع الداخلي، وهذا يحتاج الكثير من أجل رأب الصدع سريعاً، ولكن المهم أن تكون هناك نوايا صادقة للتوجه نحو ذلك".

وحول أسباب رفض حركة الجهاد الإسلامي الدخول في حكومة الوحدة الوطنية، قال البطش: طالما بقي الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وبقيت السيادة الفلسطينية منقوصة، وبقيت مرجعية هذه الحكومة هي التسوية السياسية التي حدثت بين منظمة التحرير وإسرائيل، لن تكون "الجهاد الإسلامي" طرفاً في هذه الحكومة، أو أية حكومة قادمة على الإطلاق، حتى وإن عُرضت عليها رئاسة الوزراء وليس وزارات فحسب.

وأضاف أن "الجهاد ستبقى على موقفها الرافض للمشاركة في أية حكومة قادمة، إلى أن ينتهي الاحتلال عن جزء من الأرض الفلسطينية، حتى وإن كان ذلك في حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، وحتى تشعر حركة الجهاد أن السقف السياسي لهذه الحكومة تغير كلياً، بما يمنح الفلسطينيين الحرية الكاملة، والسيادة الكاملة على أرضهم"، مؤكداً أن "حركة الجهاد لن تقوم بأي جهد سياسي في هذا الملف طالما أنها غير مقتنعة به أصلاً".

وحذر البطش من مغبة عودة الفصيلين الرئيسيين إلى نقطة الصفر، وإلى المربع الأول من المناكفات، والحوارات.

فيما تجري الاستعدادات لتسمية أعضاء المحكمة الدستورية

الدعوة للانتخابات المبكرة .. هل تبقى وسيلة ضغط أم تنقل إلى حيز التنفيذ؟

اللجنة (ا.ف.ب)

■ رام الله – خاص بـ "آفاق برلمانية"

على الرغم من الجدل القانوني الواسع حول مدى قانونية الدعوة التي أطلقها الرئيس محمود عباس لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، فإنه يبدو أن "الظروف القضائية" المحيطة ستجيز للرئيس دعوته هذه، وتبررها.

وتوقعت مصادر في مكتب الرئاسة أن يبادر الرئيس إلى الإعلان قريباً عن أسماء أعضاء المحكمة الدستورية، وهي المحكمة التي تعنى بالفصل في الخلافات القانونية التي تنشأ ما بين السلطات.

وسبب هذا التوقع هو نتيجة قرار المحكمة العليا الذي صدر قبل أيام، وألغى القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي الحالي في جلسته الأولى في السادس من آذار الماضي.

وكان المجلس التشريعي الحالي أعلن في تلك الجلسة إلغاء القرارات التي صدرت عن الجلسة الختامية للمجلس التشريعي السابق، في الثالث عشر من شباط الماضي، والتي تضمنت المصادقة على التعديلات التي قدمها الرئيس على مشروع قانون المحكمة الدستورية، حيث تنص تلك التعديلات على حق الرئيس في تعيين رئيس المحكمة وأعضائها بالتنسيق مع مجلس الوزراء وليس بتنسيب منه.

وعلى الرغم من أن جلسة "التشريعي" السابق شملت اتخاذ عدد آخر من القرارات، فإن نواب "حماس" اعتبروا أن منح رئيس السلطة حق تعيين رئيس المحكمة الدستورية، إنما هو "مصادرة للمحكمة جميعها" لصالح رئيس السلطة.

وأصدر الرئيس عباس مرسوماً يقضي بتشكيل المحكمة الدستورية، إلا أنه لم يقم بتعيين هيئتها، لأن القضية برمتها كانت موضع خلاف في المحكمة العليا بناء على الدعوى التي أقامتها كتلة "فتح" البرلمانية ضد المجلس التشريعي، وبقيت المحكمة العليا هي الجهة القضائية التي تقوم بمهام المحكمة الدستورية.

وحمل رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، المستشار عيسى أبو شرار، قرار المحكمة الذي ألغى قرارات جلسة المجلس التشريعي الحالي، وتوجه قبل أيام ليضعه على مكتب الرئيس.

وقالت مصادر أن المباحثات في مقر الرئاسة بدأت لاختيار رئيس المحكمة الدستورية وأعضاء هيئتها لتسميتهم بشكل رسمي.

واعتبر المستشار القانوني لرئيس المجلس التشريعي عصام عابدين، أنه ليس من صلاحيات المحكمة العليا النظر في قرارات صادرة عن المجلس التشريعي، مشيراً إلى أن ذلك "إنما يعني تدخلاً سافراً في التشريع".

غير أن النائب السابق عزمي الشعيبي، الذي شغل عضوية اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الثاني، قال إن من حق المحكمة العليا النظر في قرارات إدارية صادرة عن المجلس.

ولم يتدخل قضاة المحكمة العليا في سياق عرضهم للقرار بمضمون القرارات التي صدرت في جلسة "التشريعي" المشار إليها، حيث نص القرار من حيث المبدأ على أنه "لا يحق للمجلس التشريعي الحالي التدخل في قرارات صدرت عن المجلس التشريعي السابق".

وقال الشعيبي: بإمكان نواب المجلس التشريعي الحالي تعديل أو إلغاء قانون أو أي قرار صدر عن المجلس التشريعي، لكن من خلال تقديم مشاريع أو قرارات معدلة لتلك القرارات السابقة.

فضلاً عن ذلك، فقد أكد مصدر رفيع في ديوان الفتوى والتشريع، أنه من حق الرئيس عباس إصدار الدعوة للانتخابات المبكرة استناداً للمادة الثانية في القانون الأساسي، التي تنص على أن "الشعب هو مصدر السلطات يمارسها من خلال السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية".

ولم يطرح موضوع دعوة الرئيس للانتخابات، لغاية الآن، على ديوان الفتوى والتشريع، لا من قبل الرئاسة، ولا من قبل الحكومة، حسب ما أكد المصدر.

ويستند المصدر في ديوان الفتوى والتشريع، إلى مبدأ قانوني يقوم على أساس أنه طالما لا يوجد في القانون الأساسي ما يمنع توجه الرئيس للانتخابات المبكرة، فيجوز له ذلك، وإن لم ينص القانون على ذلك.

وقال هذا المصدر، الخبير في الشؤون القانونية "الأصل في الأمر هو الإباحة".

لكن حركة "حماس"، وعبر عدد من مسؤوليها، وعلى رأسهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، يرون أن دعوة الرئيس عباس لانتخابات مبكرة "دعوة